مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

موقف الفكر النسوي من حقوق الإنسان

وضحايا النظم السياسية (ديانا مايرز نموذجاً)

د. أشرف محمود امين حسان

أستاذ مساعد بقسم الفلسفة

كلية الآداب –جامعة الفيوم

DOI: 10.21608/qarts.2023.242626.1777

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٢) العدد (٦١) أكتوبر ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

موقف الفكر النسوي من حقوق الإنسان وضحايا النظم السياسية

(ديانا مايرز نموذجًا)

الملخص:

يناقش البحث موقف الفكر السياسي النسوي- من خلال ديانا مايرز- من قضايا: الجندر والهجرة، وضحايا النظم السياسية المستبدة، وحقوق الإنسان بصفة عامة؛ فتقوم مايرز بالدفاع عن حقوق المرأة ضد التصورات والأنماط السائدة المتوارثة عنها في المجتمع الذكوري والتي تختزل دورها في الأمومة وخدمات المنزل؛ كما تناولت مفهوم الضحية وأنواعها، وكيف تعمل نشر قصص الضحايا على التغلب على لا مبالاة الجماهير تجاههم وخلق وعي وتعاطف جماعي مع قضاياهم، من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وزيادة الوعي بضرورة ضمان احترام حقوق هؤلاء الضحايا؛ حيث يُشرك الضحايا جماهيرهم في علاقة أخلاقية جديدة، ومنح الجماهير دوراً أخلاقياً يلعبونه في تعزيز تلك الحقوق والدفاع عنها؛ فضلًا عن تحليلها لعوامل الهجرة وحق اللجوء بشكل رسمي من الدول التي تهدر حقوق الإنسان لدول أخرى تحترمها.

الكلمات المفتاحية: النسوية، الضحية، حقوق الإنسان ، الهجرة ، النوع ، الجنس.

مقدمة:

إذا كان الفكر النسوي يهتم بحقوق المرأة في المجتمعات الأبوية أو الذكورية؛ فليس من الإنصاف اختزال هذا الفكر في ذلك الجانب فقط؛ فقد أمتد ليشمل الدفاع عن حقوق الإنسان بصفة عامة، والدفاع عن ضحايا الاستبداد السياسي ونشر قصصهم لتعاطف الجمهور معهم بدلاً من اللامبالاة السائدة تجاههم، من أجل مساعدتهم وإعادة تأهيلهم للقدرة عن التعايش في مجتمعاتهم مرة أخرى، وهذا ما قامت به ديانا مايرز الفيلسوفة الأمريكية [١٩٤٧ –] [١] حيث قامت بالدفاع عن حقوق المرأة ضد التصورات والأنماط السائدة المتوارثة عن المرأة في المجتمع الذكوري، والتي تختزل دورها في العمل المنزلي والأمومة؛ فكلها تصورات جندرية خبيثة وسامة تعمل على التقسيم الغير متكافئ وظيفياً واجتماعياً بين الرجل والمرأة، وقد اعتمدت تلك التصورات في ذلك على الفروق البيولوجية الطبيعية بينهما، وهذا برأي مايرز بمنزلة خلط خبيث بين مفهوم الجندر (gender) ومفهوم النوع أو الجنس (sex)، [٢] فإذا كان النوع أو الجنس يشير إلى الاختلافات البيولوجية الثابتة بينهما؛ فإن مفهوم الجندر – الذي ظهر عام ١٩٧٢م على يد آن أوكلي an oakley عالمة الاجتماع البريطانية– يشير للتركيبات النفسية والثقافية والاجتماعية والدينية التي فرضها المجتمع بناءً على هذه الاختلافات البيولوجية، والتي أدت في المجتمعات الذكورية إلى التمييز الغير متكافئ بينهما حسب موروثات المجتمع وثقافته، ذلك التمييز الذي أدى لانحدار المرأة ودورها بجانب الرجل؛ فهو مفهوم يختلف حسب منظور المجتمع لها، وليس ثابتًا كمفهوم النوع؛ فالمجتمع الذكوري يمارس فيه الرجال السطوة على النساء، مُدعما ذلك بكثير من الصور الجندرية الخبيثة لهن في كل الأعمال الفنية والاجتماعية؛ لذلك كان تحرير المرأة من الاضطهاد الذكوري مرتهنًا بتغيير تلك الصور النمطية التي رسمها لها في المجتمع

الذكوري، والتي سلبت منها حياتها بدون وعي؛ مما جعلها تتقبل تلك الصورة دون أدنى مقاومة منها، وقد اهتمت مايرز أيضاً بقضية ضحايا النظم الاستبدادية: سواء ضحايا الحروب والإبادة الجماعية أو ضحايا مقاومة النظم السياسية الغاشمة (سجناء الرأي)، وضحايا الهجرة وما يتعرضون له من السُخرة في العمل أو الاتجار بالجنس للنساء.

لذلك أكدت مايرز على تفعيل حقوق الإنسان على أرض الواقع، وبيان فشل الدول الكبرى في ذلك التفعيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي انتهكت حقوق الإنسان في العراق وأفغانستان وسجون جوانتانامو، وما فعله الصرب من مذابح بمسلمين البوسنة والهرسك؛ فضلًا عن الحروب الأهلية في بعض الدول، على مسمع ومرأى من المجتمع الدولي بمنظماته وهيئاته الكبرى. وقد تم اختيار هذا الموضوع لإبراز دور الفكر النسوي في المجال السياسي دون اختزاله في قضايا الجندر والنوع والأنوثة والذكورة؛ فضلًا عن عدم تناول فكر مايرز في الدراسات العربية كنموذج هام في الفكر النسوي، نموذج مناهض لفكر المجتمع الذكوري، واستبداد الدول، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعديل القوانين المحلية والدولية لحفظ كرامة الإنسان.

وتدور إشكالية البحث حول عدد من التساؤلات أهمها:

١- ما مفهوم الضحية وأنواعها في فكر مايز؟

٢- كيف يعمل نشر قصص الضحايا على التغلب على لامبالاة الجماهير تجاههم وخلق وعي وتعاطف جماعي مع قضاياهم، وما أخلاقيات الحصول على تلك القصص من الضحايا؟

٣- ما مدى تفعيل حقوق الإنسان على أرض الواقع؟

٤- هل يُقتصر دور الفكر النسوي على قضايا الجندر والنوع فقط أم له اهتمامات سياسية أخرى؟

ولمعالجة هذه الإشكاليات تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة. تناولنا في المقدمة موضوع الدراسة وإشكالياته والمنهج المستخدم.

المبحث الأول: النسوية ومقاومة الفكر الأبوي الذكوري.

المبحث الثاني: حقوق الإنسان بين التنظير والتفعيل.

المبحث الثالث: مفهوم الضحية وأنواعها في فكر مايرز.

المبحث الرابع: قصص الضحايا وخلق التعاطف الجماهيري.

الخاتمة: نتائج وتوصيات البحث.

وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي النقدي فضلًا عن المنهج التاريخي.

المبحث الأول: النسوية ومناهضة الفكر الأبوي الذكوري:

ان اختزال دور المرأة في العمل المنزلي وإنجاب الأولاد يمنعها من التعبير عن آمالها وكبت تطلعاتها، ومن جانب آخر فاعتمادها اقتصادياً على الزوج يجعلها في حالة تبعية دائمة له مما يقوض استقلالها، ويمنعها من التصرف حسب وجهة نظرها؛ لذلك كان لابد للمرأة –كما تقول مايرز– من ميدان آخر خارج العمل المنزلي؛ حيث تجد فيه الذات التعبير الحقيقي عن نفسها وإبداعاتها [٣]. لذلك ترفض مايرز ربط الأنوثة بالأمومة؛ فهو دور مصطنع من جانب المجتمع الأبوي الذكوري [٤]، ومن هنا جاء الفكر النسوي مدافعاً عن المرأة ودورها الاجتماعي بدلاً من اختزال دورها داخل الأسرة والإنجاب والتربية، وليقض على كل أشكال التميز ضد المرأة [٥].

فالنسوية هي تلك الفلسفة التي ترفض ربط الخبرة الإنسانية بالرجل دون المرأة، وهناك نسوية ليبرالية تدعو للمساواة بين الجنسين في فرص العمل والحقوق والحريات، وهناك نسوية راديكالية ترى أن الثقافة الاجتماعية من حيث العلم والتاريخ والدين متحيزة للذكر دون الأنثى، ويجب إعادة النظر فيها حسب وجهة نظر المرأة، مع ضرورة سيادة النسوية الوثنية كدين جديد للمرأة بدلاً من الدين السماوي الذكوري، أي عبادة الطبيعة ومظاهرها [٦] باعتبارها ظواهر أنثوية؛ لذلك طالبت الحركات النسوية بالتحرر من أسر النظم العقائدية وخاصة اليهودية والمسيحية، المُتصفة بالذكورة والأبوية واختزالها لدور المرأة في الزواج والأمومة، [٧] ونود الإشارة هنا إلى أن الديانات الوضعية الكبرى بها أيضًا تجاوز في حق المرأة: فشريعة مانو وشريعة براهمة في الهند وشريعة حمورابي في بابل لم يمنحوا المرأة حقاً مستقلًا عن حق أبيها وزوجها، وكانت في عداد الحاشية المملوكة [٨]. ولو نظرنا لجانب الفكر والفلسفة فنجد أن تاريخ الفلسفة حافل بالنظرة الدونية تجاه المرأة،؛ فعند اليونان كانت مسلوبة الحرية والإرادة؛ فأفلاطون لم ينادِ

بتحرير المرأة –كما يزعم البعض– أو المساواة بين الجنسين؛ فمساواة الرجل بالمرأة في التربية والتعليم وتولي الوظائف –في الجمهورية– جاء نتيجة إلغاء الملكية واختفاء الأسرة داخل طبقة الحكام والحراس فاختفى بالتالي دور المرأة كربة منزل حيث لم يعدُ ثمة منزل، وعندما عادت الملكية –في محاورة القوانين– عادت معها الأسرة واختفى دور المرأة في الحياة السياسية، واختزل دورها فقط في إشراف العجائز منهن على الزواج؛ فلو كانت المسألة خاصة بتحرير المرأة ومساواتها مع الرجل لما سكت أفلاطون عن وضع المرأة في طبقة المهنين [٩]. ولا أدل على ذلك من أن أفلاطون يُصنف المرأة مع الحيوان والأطفال والمجانين في مقولة واحدة، ويرى أن معاقبة الجبناء والأشرار بأن يولدوا نساءً من جديد؛ فجنس المرأة عنده خُلق من أنفس الرجال الأشرار [١٠]. وقد امتهنها في محاورة الجمهورية عندما جعلها مجرد وسيلة لمكافأة الشجعان من المحاربين (ينبغي للمحارب الشجاع أن يكافأ على شجاعته بالعديد من النساء) دون زواج [١١]. ولم يكن أرسطو بأفضل من أستاذه في هذا الجانب؛ فقد حصر دور المرأة على إنجاب الأطفال ورعايتهم والإشراف على الأعمال المنزلية وخدمة الزوج؛ فالطبيعة عنده لم تمنح النساء أي استعداد عقلي يعتد به [١٢]. فالرجل هو الصورة والمرأة هي الهيولى حسب قوله، وقد عاب على أهل أسبرطة تساهلهم مع النساء في منحهن الحرية والميراث، وكذلك أيضًا نجد المذهب الروماني يرفع شعار أن قيد المرأة لا يُنزع؛ فهو بيد أبيها ثم زوجها أو ابنها [١٣]. وهكذا الحال عند كانط وروسو حديثا [١٤].

فهناك–كما تقول مايرز – تشكيل ثقافي مجتمعي خاطئ قسم هوية المرأة لصالح الذكر مثل مفاهيم الأمومة والأسرة والمجتمع؛ فكلها أشكال تحد من قدرة المرأة على الاستقلال، وعلى تصور حياتهن بطرق إيجابية ومرضية أو تجعلها تبدو سلبية ومفتقرة إلى المسؤولية عن أفعالها وخيارتها. ويدعم المجتمع ذلك التصور السلبي للمرأة بكثير

من الصور الجندرية التي تحُط من شأنها في الصور المرئية والاستعارات والقصص والأساطير والأفلام والإعلانات وكافة الفنون المرئية؛ فكلها وسائل تحافظ وتدعم الهياكل الاجتماعية الذكورية؛ فهي صور جندرية خبيثة –بزعم مايرز– أنتجتها الثقافات الذكورية، وكان لها تأثير ضار وعميق على قدرة المرأة لتقرير مصيرها؛ فتلك الصور بمنزلة استعمار لنفسية المرأة؛ حيث تُحد وتُضعف من قدرتها على التفكير والتخيل والاستبطان والتذكر والإبداع والتعبير، وهي كلها مهارات فاعلة تشكل استقلاليتها (١٥). فالأنماط السائدة في المجتمع هذه من أهم الطرق التي يستخدمها أصحاب الفكر الذكوري لتبرير معتقداتهم الجندرية (١٦)، وتعكس عدم المساواة الغير مبررة بين الجنسين وغيرها من أشكال الظلم الذي يعكس التميز والاضطهاد من أنظمة النوع الاجتماعي الذكوري الكارهة للنساء (١٧). فكلها أنماط أو صور جندرية اجتماعية سامة جعلت المرأة تمتثل بشكل كامل ومتواصل للمعايير الأنثوية التبعية القمعية، وتتأثر بها من خلال تشكيل وعيها منذ الميلاد حتى الوفاة؛ ففقدت استقلاليتها بدون وعي بسبب أنها تتوافق مع تلك الموروث من معايير النوع الاجتماعي الجندرية (١٨).

لذا تحُض مايرز أصحاب الفكر السياسي النسوي على القيام بسياسة استطرادية داخل النسوية أو إستراتيجية واعية لخلق وإعادة صياغة بديلة وإيجابية للهوية الجندرية والعلاقة بين الجنسين من أجل تبديل الصور النمطية السامة للجنس الأنثوي بأخرى بناءة؛ فلم تتم هزيمة التميز الجنسي الناتج عن الثقافة الأبوية أو الذكورية بدون إستراتيجية سياسية تحل محلها بصور مُقنعة بنفس القدر اللازم للعلاقات بين الجنسين، علاقة عادلة ومستدامة (١٩) فالهدف الأساسي للسياسات النسوية توسيع فرص النساء وسيطرتهن على حياتهن (٢٠). خاصة أن برامج التغيير الاجتماعي من قبل المؤسسات الرسمية والغير رسمية تنطوي على قصور شديد في حق المرأة من الناحية الجندرية

حيث أنها تُضخم من قوة التمثيلات الأبوية للجنس؛ فتضع الذكر في مرتبة أعلى من مرتبة الأنثى؛ مما يُدعم فكرة تولي كثير من الوظائف الاجتماعية المتنوعة للرجل دون المرأة (٢١).

وهذا التصور خاطئ –كما تقول مايرز– فإذا كان هناك اختلافات بيولوجية ثابتة تحدد شكل وصفات كل من الذكر والأنثى (ما يُعرف بالجنس) فهذا لا يُعني (حسب نظرية الجندر) أن يترتب على هذه الاختلافات اختلافات في الوظائف داخل المجتمع كما هو شائع في الصور الجندرية التي تركز على الفروق الوظيفية بينهما، وبالتالي فتحديد أدوار كل من الذكر والأنثى هو وظيفة المجتمع الذكوري فقط؛ فالعلاقات الاجتماعية في ذلك المجتمع تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل النوع الوظيفي لكل منهما لصالح النظام الأبوي الذكوري في مقابل الحط من دور المرأة في تلك الوظائف؛ فهذه الصور الجندرية تخلط بشكل خبيث بين التمييز الطبيعي (الجنس) والتمييز الاجتماعي (الجندري)؛ فإحساس المرء بنفسه كامرأة أو رجل من الناحية الوظيفية يتشكل بقوة من خلال الثقافة التي نشأ فيها، وحسب تحيزها الجنسي، وهذه العملية تضُر بالمرأة حيث تمنع المرأة من التقدم نحو الإبداع والاستقلالية، وقولبتها في قالب محدد سلفاً رسمه لها المجتمع الذكوري (٢٢). وهذا ما ترفضه مايرز بكل قوة وتدعو في المقابل إلى تحفيز مهارات خلق الاستقلالية عند المرأة والتي يحاول الاتجاه الذكوري الأبوي إضعافها ومن هذه المهارات (٢٣):

١– مهارة الاستبطان: التي تمكنها من تفعيل إحساسها بمشاعرها ورغباتها لتكون قادرة على تفسير تجربتها الشخصية، والحكم على مدى دقة فهمها لذاتها.

٢– مهارة الاتصال: التي تمكنها من تصورات الأخرين لتمكينها من الرؤى والمشورة والدعم.

٣- مهارة التذكر: التي تمكنها من تذكر خبراتها الخاصة والخبرات المروية من معارفها والتي قابلتها في الأدب وكافة الأشكال الفنية الأخرى.

٤- مهارة التخيل: التي تساعدها على تصور ما هو مُمكن لاختبار مجموعة من التصورات الذاتية التي قد تطمع إليها، ولمعاينة مجموعة متنوعة من مسارات العمل التي قد تتبعها.

٥- مهارة التفكير والتحليل: والتي تعمل على تمكينها من تقييم مزايا وعيوب المفاهيم المختلفة والقيم الجمالية، والتي قد تؤثر بشكل جوهري على حياتها.

٦- مهارة التنشئة الذاتية: لتأمين توازنها الجسدي والنفسي.

٧- المهارات الإدارية: التي تمكنها من مقاومة ضغوط الاستسلام لأعراف وتقاليد المجتمع الذكوري؛ لتكون قادرة على التزامها بأهدافها العملية وقيمها الاجتماعية. فكل هذه المهارات تساعدها على الإبداع والعقلانية واحترام الذات، والاستقرار والمرونة والمثابرة والقابلية للتفوق (٢٤).

فتفعيل هذه المهارات يجعلها قادرة على صنع القرار بشكل منهجي ومستقل وتغيير وضعها الذي تقولبت فيه بفعل الصور الجندرية الخبيثة؛ فلابد من الكفاح من أجل الاستقلالية؛ لأن الإذعان للوضع الاجتماعي الراهن لا يساعد على استقلالها، وعلى النسويات –كما تقول مايرز– أن يضعن في اعتبارهن دائماً وأبداً أن المعركة ليست بالسهلة ولا القصيرة؛ لأن القيم والأهداف النسوية ستخضع دائماً للنزاع من جهة الذكوريين، وفي نفس الوقت ستُتحقق تغييرات مذهلة لصالح الفكر النسوي ولكن بمرور الوقت (٢٥).

ويرى الباحث أن كل من الطرفين قد وقع في تطرف في النظر لوضعية المرأة في المجتمع فقد جردت النسوية المرأة من أنوثتها، وألغت وجود المرأة بوصفها امرأة، ونجد في المقابل الاتجاهات الأخرى قد أطاحت بدور المرأة الاجتماعي كما رأينا في بعض الديانات وعند بعض الفلاسفة القدماء (كأفلاطون وأرسطو) أو المحدثين (مثل كانط وروسو)؛ فهناك موقف وسط بين أولئك وهؤلاء جاء به الإسلام دين الوسطية؛ فكان بالغ الوضوح في إنصاف المرأة؛ فلا وأد للبنات، ولا حرمان من الميراث، ولا إكراه في زواجها ولا وصاية على مالها، ولا حجر على فكرها أو تعليمها أو مالها الخاص [٢٦]. فقد سوى بين الرجل والمرأة في حق التعليم والثقافة؛ لتقف على أمور دينها، وتُحسن القيام بوظائفها المنوطة بها في الحياة، وكذلك سوى بينهما في حق العمل؛ فلم يُحرم عليها القيام بالوظائف التي تُحسنها، على ألا يُمس ذلك من كرامتها ولا من أخلاقها، وألا يعوقها عن دورها داخل الأسرة، حتى الوظائف العامة الخاصة بالسلطات الثلاثة أجازها بعض الفقهاء، ومع كل ذلك أعفاها من كافة أعباء المعيشة، وجعلها على كاهل الرجل: أبيها كان أو زوجها أو بيت المال في غيابهما [٢٧].

وقد تلجأ –إذا اقتضى الأمر– أن تعمل لكسب الرزق ودفع الحاجة والاحتماء من الضنك والتسول وفعل الرذيلة؛ فليس في الإسلام ما يمنعها من مزاولة عمل شريف، وليس فيه حجاب بمعنى الحبس والحجر والمهانة، ولا عائق فيه لحرية المرأة حيثُ تجب الحرية وتقتضي المصلحة، الحجاب في الإسلام هو ما يمنع الغواية ويحفظ المحرمات وآداب العفة والحياء [٢٨]. فالواجبات والحقوق التي جاء بها الإسلام للمرأة أصلحت كل أخطاء العصور الغابرة في كل الأمم القديمة، وأعطت لها مكانة لم تبلغها من قبل، ورفع عنها لغة الخطيئة الأبدية ووصمة الجسد المرذول؛ فكل من الزوجين قد وسوس له الشيطان ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ.....﴾ [الأعراف: ٢٠]؛ فليست المرأة وحدها هي سبب الغواية [٢٩].

المبحث الثاني: حقوق الإنسان بين التنظير والتفعيل:

حقوق الإنسان–كما تقول مايرز– هي تلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل أفراد المجتمع العالمي: رجالًا ونساء، أطفالًا وشيوخًا، بصرف النظر عن اللون والجنس والدين والطبقات الاجتماعية؛ وذلك حفاظاً على حق كل فرد في التعليم والصحة وتقرير المصير والكرامة والحرية والمساواة والوقاية من الجوع والمرض والاستبداد والفقر [٣٠]. فالحقوق والحريات لا غنى عنها لتحقيق العدالة؛ فمعظم الناس سيضطرون إلى النضال من أجل إيجاد لغة مشتركة عن شرعية مصالحهم وتطلعاتهم حول تفعيل تلك الحقوق [٣١]. وخاصة حقوق الديمقراطية من أجل مساواة الجميع أمام القانون، ومساءلة الحكومة أمام الشعب، ومشاركة البالغين في اختيار الحكومة وسن التشريعات بطريقة مباشرة أو عن طريق التمثيل النيابي [٣٢].

وقد وظفت بعض المنظمات المهنية الرسمية وكلاء متخصصين في حقوق الإنسان وهي جهات فاعلة في المجتمع المدني، ولما كان المجتمع المدني أوسع من تلك المنظمات المهنية الرسمية؛ فلذلك نجد هناك منظمات غير حكومية ذات عامِلين محترفين للدفاع عن تلك الحقوق كالجمعيات الشعبية والحركات الاجتماعية والأحزاب المختلفة، ويجب تعاونهم جميعاً على الهدف الحيوي المتمثل في النهوض بحقوق الإنسان[٣٣]. فحقوق الإنسان هذه تأسست على قيمة الإنسانية المشتركة الجوهرية ومن ثم يجب عدم وجود تحيزات ضمنية في الممارسة، وعدم تقسيم المجتمعات تقسيماً عنصرياً أو دينياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً؛ فهذا التقسيم يقوض التزامنا بقيمة الإنسانية المشتركة. فما زال الناس في جميع أنحاء العالم عُرضة لانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم بسبب التحيزات القديمة التي تركز على الدين والعرف والجنس، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الهولوكست؛ حيث صار السجل الجماعي العالمي

سبب للعار وتوبيخ الذات. لذلك كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتجزئة أو للتصرف هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم؛ لأن تجاهل تلك الحقوق وازدراءها أدى إلى حدوث أعمال بربرية في العالم أثارت غضب الضمير البشري، وصار ظهور عالم يتمتع فيه البشر بالحريات والحقوق المتنوعة والتحرر من الخوف والعوز هو أعلى تطلعات عامة الناس. (٣٤)

وعلى رأس هذه الحقوق تأتي الحقوق الاقتصادية عند مايرز؛ فهي نقطة ارتكاز للانطلاق نحو الحصول على حقوق أخرى وخاصة حرية الرأي عامة والحرية السياسية بصفة خاصة؛ فحقوق المعيشة بما في ذلك الحق في الهواء والماء الغير ملوثين، والغذاء الكافي، والملبس والمأوى والحد الأدنى من الرعاية الصحية كلها حقوق ضرورية للتمتع بحقوق الحرية؛ لذا من الخطأ فصل حقوق الحرية عن حقوق مكافحة الفقر بكافة أنواعه (٣٥) فالفقر هو عدم القدرة على تلبية الحاجات المادية الأساسية؛ حيث المعاناة من الجوع أو الخوف من الجوع الوشيك، وكذلك فقدان المأوى أو جود مأوى غير آمن ولا ملائم، وكذلك فقدان الملبس اللائق للظهور به في الأماكن العامة دون خجل خاصة لدى الشباب؛ فضلًا عن عدم القدرة على التداوي عند المرض. وهذا الفقر يجعل أصحابه عرضة للهيمنة والعبودية وتهديد سبل العيش، ووقوع البعض في الجريمة مثل السرقة والاتجار بالجنس –كما سنرى– لذلك لا مجال لمن يُقيد الحقوق الاقتصادية ويؤيد حقوق الحريات؛ فهذا الفصل يفتقد إلى المشروعية الأخلاقية؛ فجميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة، بل يجب أن تكون مترابطة على قدر المساواة وبنفس القدر من الاهتمام، خاصة لو وضعنا في الاعتبار أن الفقر هو السبب الأساسي للهجرة الغير شرعية من جنوب الكرة الأرضية للدول الثرية بشمالها بحثاً عن عالم أفضل لتحسين سبل عيش المُهاجر ومن يعول،

وما قد يترتب على ذلك من الإيذاء حيث الاتجار بالرجال في العمل اليدوي بأبخس الأثمان، والاتجار الجنسي بالنساء [٣٦].

فالهجرة هنا إستراتيجية فعالة للتخفيف من الفقر والهرب منه؛ فالفقر يجبر أهله على الفرار من أوطانهم. وترى مايرز أن المصريين هم أكثر شعوب الأرض عرضة للهجرة الغير شرعية إلى أوروبا وخاصة دولة إيطاليا، وهذه البيئة الفقيرة أيضاً قد تدفع بعض الميسورين والمؤهلين علمياً ومهنياً إلى الهجرة كذلك، أو ما يُسمى بهجرة العقول خاصة من الجنوب العالمي إلى شماله؛ لتعزيز المهارات وتفعيلها على أرض الواقع، وهذا بمنزلة دلالات سلبية أو عرض من أعراض التنميط المُهين للأشخاص ذوي التراث العالمي الجنوبي، والذين يتفوقون في بلد المقصد (المهجر) على مواطنيها [٣٧]. فهناك علاقة ضرورية إذن بين عدم الوفاء بحقوق الإنسان وخاصة الاقتصادية وبين الهجرة (سواء الشرعية أو الغير شرعية) وما يترتب عليها من الاتجار بالبشر بكل أنواعه سواء الاتجار الجنسي بالنساء في العمل بالجنس، أو الاتجار باليد العاملة ومعاملتهم معاملة العبيد كما حدث مع الزنوج الأفارقة بأمريكا الشمالية، وعدم الوفاء بتلك الحقوق يؤثر على معاناة الإنسان وأمنه وكرامته، على رغم وجود مواد خاصة بالقانون الدولي والمحلية مُكرسة بحقوق الإنسان، والتي لم تأخذ حيزها الجاد في إطار التنفيذ؛ فما تقدمه المؤسسات الحكومية المحلية والدولية في هذا المجال ما هو إلا طيف وليس أكثر [٣٨].

فعندما ننظر لانتهاك حقوق الإنسان وضحاياه لا يبدو المشهد المحلي ولا العالمي لتلك الحقوق على النحو المطلوب؛ حيث صارت نسبة الإنسانية إلى مجموعة أفراد البشرية لا تُذكر؛ فالنظرة الإنسانية من الناحية الواقعية لتلك الحقوق مؤسفة من الناحية الأخلاقية[٣٩]. فالإبادة الجماعية والاغتصاب الجماعي والاعتقال والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والاتجار بالبشر؛ كلها مازالت بلا هوادة ونادراً ما يُعاقب عليها، على رغم التدفق المستمر لقصص الضحايا في وسائل الإعلام والمحاكم

الوطنية والدولية؛ فالمُثير للقلق حقاً –كما تقول مايرز– أن دعاة حقوق الإنسان أقوياء في الجعجعة الأخلاقية وضعفاء في إنفاذ القانون، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الضعف: فشل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيين في القيام بعمل عسكري فعال لوقف المذابح ومعسكرات الاغتصاب التي شنها الصرب ضد المسلمين خلال حروب التسعينيات في يوغسلافيا [٤٠]. والحق– فيما أرى – أن هذا ليس فشل بقدر ما هو تخاذل مقصود لمصالح مشتركة ضد المد الإسلامي الأوربي، بدليل ما قامت به الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان دون النظر إلى قرارات مجلس الأمن بالموافقة على حربهما أو بعدم الموافقة.

واللافت للانتباه هنا –كما تقول مايرز– ما تقع فيه المؤسسات الدولية من تناقض حيال قضايا حقوق الإنسان؛ فمع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان استجابة للفظائع المروعة التي ارتكبت في عهد النازيين في معسكرات معتقلاتهم خلال الحرب العالمية الثابتة، إلا أن تلك الفظائع ما زالت تتكرر في أزمنة وأماكن مختلفة دون محاربتها ووقفها بشكل فعال. فقد تم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، وتبع ذلك سلسلة من المعاهدات الدولية لتكريس حقوق الإنسان في مجموعة القانون الدولي؛ لعدم تكرار تلك الفظائع الوحشية مرة أخرى وللأسف ما زال الوضع يتزايد ويتفاقم [٤١]، حتى وأن مفهوم ضحية انتهاك حقوق الإنسان قد أُشتق من تقارير كُتبت عن القسوة والحرمان والعنف الذي تعرض له السجناء في معسكرات النازيين؛ حيث تداول مجموعة من الصور لا تُنسى للأشخاص الجوعى والعُراة التي اكتشفتها قوات الحلفاء عندما وصلوا إلى هذه المعسكرات؛ فهذه الفداحة الوحشية أثبتت صحة اعتبار هؤلاء الضحايا عاجزين وسلبيين بصفتهم ضحايا أبرياء، يستحقون التعاطف معهم، ويحق لهم ولأمثالهم رؤية العدالة تتحقق[٤٢]، وإذا كان هؤلاء الضحايا سلبين فهناك نوع أخر من الضحايا هم البطوليون **وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي.**

المبحث الثالث: مفهوم الضحية وأنواعها عند مايرز:

ليس المقصود بالضحية هنا ضحايا الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وبراكين وأمراض، بل المقصود عند مايرز ضحايا النظم السياسية المستبدة وضحايا الحروب والهجرة، خاصة أن مصطلح الضحية في النظم السياسية سبق في الظهور مصطلح ضحايا الكوارث الطبيعية والأمراض بنحو قرن ونصف؛ فاستخدام مصطلح الضحية للإشارة إلى شخص يُقتل أو يتعرض للتعذيب من قبل شخص آخر، أو شخص يُعاني جسدياً بشدة من خلال معاملة قاسية أو قمعية يسبق استخدامه على ضحايا القوى الطبيعية منذ ما يقرُب من مئة وخمسين عام؛ ففي حين ظهر نموذج الضحية المثير للشفقة لأول مرة باللغة الإنجليزية عام ١٦٦٠م، نجد أن مصطلح ضحية الإيذاء بالحُمى الصفراء لم يدخل حيز الاستخدام حتى عام ١٨٠٣م، ومصطلح ضحايا الزلازل والكوارث الطبيعية لم يظهر إلا بعد عام ١٨٩٠م. وتصنف مايرز هؤلاء الضحايا إلى نوعين رئيسين وهما:

١- الضحايا المثيرون للشفقة ٢- الضحايا البطوليون (سجناء الرأي)

أولاً: الضحايا المثيرون للشفقة:

وهم المتصفون بالسلبية بمعنى عدم قدرتهم على مواجهة: القوى الغاشمة المفروضة عليهم، والمعاناة الإنسانية التي لا توصف؛ مثل ضحايا الحروب والإبادة الجماعية وضحايا الهجرة والاتجار بالبشر فهم ضحايا نتيجة الظروف المفروضة عليهم وليس بصفتهم أبطال أو مناهضين [٤٣] فهذا النوع من الضحايا تم تجريدهم من إنسانيتهم؛ فصاروا سلبيون وعاجزون عن الدفاع عن أنفسهم؛ مثل: الناجون من الهولوكوست والناجون من مذابح الصرب بالبوسنة والهرسك[٤٤] فمن المُضلل اعتبار اليهود والغجر والمثليين والمثليات والمعاقين الذين استهدفتهم المحرقة النازية سجناء

رأي أو نماذج بطولية؛ لأنهم في الواقع كانوا ضحايا للتعصب القاتل؛ فهم نماذج للضحايا المثيرون للشفقة؛ فكانوا أبرياء من أي تهم تتعلق بهم، وكان لا حول لهم ولا قوة في وجه القوة الغاشمة التي لا يمكن التغلب عليها حيث خضعوا لمعاناة لا توصف. وكذلك ما تعرضت له النساء البوسنيات من رؤية موقع مذابح الإبادة الجماعية للفتيان والرجال التي دبرتها القوات الصربية عام ١٩٩٥؛ فهؤلاء النساء تُعتبر أيضاً نماذج مثيرة للشفقة؛ حيث حدث هذا خارج إرادتهم؛ فلم يكن هناك شيء يمكن أن يفعلوه؛ فكانوا عاجزين تماماً؛ فضحايا الإبادة الجماعية هؤلاء تم تجريدهم من إنسانيتهم وصاروا عاجزين سلبيين؛ في مقابل تجريد مرتكبي الإبادة من إنسانيتهم تماماً فهم وحوشاً خارج السيطرة[٤٥]، ومن تلك الفئة أيضاً المثيرة للشفقة تلك الفئة من المجرمين العاديين الذين يتم محاكمتهم وعقابهم، ولكن يتم التحقيق معهم بأساليب احتيالية وتعذيب لا يُطاق لانتزاع شهادات منهم لصالح النيابة العامة؛ فضلًا عن إجراء محاكمات مزورة، وظروف حبس لا إنسانية تنتهك حقوقهم الإنسانية؛ فهؤلاء الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم بهذا الشكل – رغم أنهم مُدينون– فهم ضحايا مثيرون للشفقة رغم أنهم ليسوا سُجناء رأي [٤٦].

ومن هذا النوع من الضحايا أيضاً ضحايا ما يُسمى الحرب على الإرهاب كما حدث في سجون أمريكا (وخاصة جوانتانامو) فهناك عدد كبير من السجناء على مستوى أنحاء العالم معتقلين تحت هذه التسمية؛ وهو ما يدعو للقلق كما تقول مايرز. وهناك نوع هو الأكثر انتشاراً حديثاً وهم ضحايا الهجرة (الاتجار بالبشر) فالاتجار بالبشر هو تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو استقبالهم أو إيواؤهم عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها بالفعل، أو غير ذلك من أشكال الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال والخداع، أو إساءة استخدام السلطة بغرض الاستغلال؛ كاستغلال العمالة الإفريقية في

الأمريكيتين، أو الاستغلال الجنسي بالإكراه للنساء في حالة الهجرة الغيرة شرعية أو الغير قانونية (٤٧).

ونظراً لاتجاه ديانا مايرز النسوي فنجدها تستفيض في قضية الاتجار الجنسي بالنساء وما يترتب عليه من إضرار وانتهاك بحقوقهن. فالمتاجرون بالنساء –في حالة الهجرة– لا ينتهكون حقوقهن في الحرية والأمن فحسب؛ بل ينتهكون بشكل ممنهج حقوق النساء الإنجابية؛ حيث حُدوث عواقب وخيمة على صحة هؤلاء وقدراتهن الإنجابية من خلال الأمراض المنقولة إليهن والمهددة للخصوبة؛ فضلًا عن التعقيم الجبري وعمليات الإجهاض المتكررة؛ مما يسبب في النهاية القضاء على سلامة المرأة الجسدية. وعامل الهجرة هو السبب الرئيسي خلف الاتجار بالبشر بصفة عامة والاتجار الجنسي القهري بصفة خاصة؛ لذا تحلل مايرز أسباب الهجرة الغير قانونية مع وضع حلول لها فترى: أن أسباب الهجرة متعددة كالاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية ولكن أبرز هذه الأسباب هو السبب الاقتصادي حيث الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول ذات الامتيازات الاقتصادية مثل أمريكا الشمالية وشمال أوروبا (٤٨).

فالفقر المدقع يجبر الأفراد على الهجرة الغير شرعية، والنساء اللائي يُهاجرن طواعية بمساعدة المتاجرين بالبشر والذين يُجبرن على العمل بالجنس هن ضحايا الفقر في المقام الأول، ويجب منحهن حق اللجوء حفاظاً على كرامتهن بصفتهُن عُرضة للاستغلال والعنف إلى جانب إنسانيتهُن كأفراد يسعن لتأمين حياتهن الاقتصادية في عالم يتسم بانعدام المساواة الشديد. وإذا كانت هذه الفئة تُصنف كضحايا للاتجار بالجنس ومثيرة للشفقة فهناك العديد من العاملات في تجارة الجنس لا ينطبق عليهن صفة الضحية المثيرة للشفقة؛ فهن ليست فتيات ريفيات ساذجات، ولا تم خداعهن بشأن فرص للعمل في الخارج كغيرهن، بل هن نساء فقيرات للغاية وليس لديهن سبل

للتحسين الاقتصادي في بلدانهن الأصلية؛ فهن يبدأن تلك المسيرة عن وعي وليس عن جهل فهن نجسات بتعبير مايرز(٤٩). فهن على استعداد تام للمخاطرة بإساءة لا يمكن تصورها لمنح أطفالهن حياة كريمة؛ فهن يضحين بكرامتهن من أجل كرامة أولادهن أو عائلاتهن، ورغم ذلك فهن لسن فئة ضحايا بطولية، لأنهن لن يشنوا معركة عامة نيابة عن المظلومين أو حملة ضد المعاناة العامة الواسعة النطاق، ولا هن ضحايا مثيرة للشفقة حيث لم يتم خداعهن تحت اسم الهجرة من أجل العمل؛ فهن يدركن جيداً ما يفعلنه والمآل الذي ينتهين إليه. فمعظم الفتيات التي تم الاتجار بهن جنسياً–من النوعين– هن مهاجرات اقتصادياً في المقام الأول حيث الرغبة في تحسين حياتهن، ولكن تم استغلال هذه الرغبة؛ فهن فقراء للغاية، وليس لديهن فرص عمل كافية لتحسين أوضاعهن وتلبية احتياجهن في بلدانهن الأصلية؛ فسمحنّ لأنفسهن بالتجنيد من قبل مهربين معروفين من أجل الحصول على وثائق سفر في معظمها مزورة؛ للمساعدة في عبور الحدود المغلقة أو حتى بدون تلك الوثائق، أملاً في الهروب من الفقر، وعندما يصلن إلى وجهاتهن يُجبرن على ممارسة الجنس بدلاً من تسليمهن للسلطات وترحيلهن لموطنهن الفارّات منه (٥٠). ولاسيما أنه قد يتواطأ المسؤولون الحكوميون الفاسدون في بلد المهجر مع منظمات الاتجار بالجنس ضد هؤلاء المُهاجرات. لذا تؤكد مايرز على دول المقصد أن تمنح تلك الفئة حق اللجوء بشكل رسمي حفاظًا على إنسانيتهن وكرامتهن من الامتهان. حيث إن الهدف من الاعتراف باللاجئين ومنحهم حق اللجوء هو حمايتهم، خاصة في ضوء اتفاقية جنيف عام ١٩٥١م المتعلقة بوضع اللاجئين والتي حددت أن اللاجئ يعتبر نوعاً جوهرياً من ضحية انتهاك حقوق الإنسان وعرفت تلك الاتفاقية اللاجئين بأنهم: الأشخاص الذين يفرون من بلادهم عن طريق السرية لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة مُعينة أو الرأي السياسي؛ فهم يفرون خوفاً من إلحاق ضرر جسيم أو

تهديد موثوق وغير مشروع بإلحاق ضرر جسيم لهم في وطنهم، وقد تم استهدافهم بهذه المعاملة بسبب وضعهم في التسلسل الهرمي الاجتماعي أو معارضتهم للدولة، ومن ثم فالضرر الذي يدفع اللاجئ للسفر إلى أرض أجنبية هو ممارسة قمعية ترعاها دولته متمثل في الإنكار المستمر والمنهجي لحقوق الإنسان الأساسية. لذلك على دول المقصد الاعتراف باللاجئين ومنحهم حق اللجوء لأنهم إذا عادوا إلى أوطانهم سيتعرضون لاضطهاد متجدد. (٥١)

ويجب كذلك منح حق اللجوء لمن يتم الاتجار بهن جنسياً داخل موطنهن الأصلي؛ كما حدث مع مهاجرات صينيات هاجرن إلى أمريكا هرباً من التورط بالإكراه في التجارة بالجنس التي تقرها الحكومة هناك، وهكذا الحال مع بعض النساء الأوكرانيات اللاتي هاجرن إلى المجر وبريطانيا لنفس الأسباب؛ فهذه النماذج ينبغي – كما تقول مايرز– أن تكون بمنزلة سوابق قوية لحالات اللجوء المستقبلية التي ستنشأ عن الاتجار بالجنس، خاصة أن تلك المرأة الفارة من وطنها إذا عادت لموطنها الأصلي سوف يتم استئناف الاتجار بها جنسياً واضطهادها من قبل العصابات الإجرامية المُتاجِرة بالنساء؛ حيث يعتبرونهن من ممتلكاتهم، وتصبح تلك المرأة مهانة في موطنها التي عادت إليه؛ لأن العمل بالجنس بمنزلة وصمة عار لدرجة أن العديد من الناجيات من الجنس يتعرضن للنبذ بقسوة عند إعادتهن لمجتمعاتهن الأصلية؛ مما قد يؤدي ببعضهن للانتحار (٥٢).

فعلى رغم أن الاتجار بالنساء جريمة يحرمها القانون الدولي إلا أن هذا القانون يضع عقبات أمام هؤلاء الضحايا من حيث عدم منحهن حق اللجوء واعتبار وجودهن في دول المقصد غير قانوني، ويتعامل مع قضيتهن كمسألة ثانوية؛ لذا تنادى مايرز المؤسسات الدولية لمعاملة هؤلاء معاملة اللاجئين السياسيين، ومنحهم حق اللجوء

كإنقاذ لهن من الاتجار القسري بالجنس، وما يترتب عليه من أمراض سالفة الذكر؛ فاحترام حقوق المرأة الجسدية والنفسية والإنجابية يستلزم أن تعترف دول المقصد الغنية بحقها في اللجوء وتعتبر ذلك بمنزلة التزامات أخلاقية؛ فضلًا عن عدم تشجيع تلك الدول للاتجار بالجنس من خلال غلق اسواق تلك التجارة المأجورة، مع الردع لكل المتاجرين بالجنس، وتقديم علاج فعال ورعاية طبية وإعادة تأهيل نفسي لضحايا تلك التجارة من النساء؛ فحق اللجوء والرعاية الطبية والنفسية هما سبيلا الانتصاف الرئيسية لهن، مع إصلاح المؤسسات القضائية التي يتم الفصل فيها لهؤلاء الضحايا المهاجرات، من أجل تقنين طلبات اللجوء من المهاجرات الغير رسميات والغير موثقين، دون تحيز ضدهن من أجل الانتصاف القانوني العادل لهن؛ فالإصلاحات الإجرائية والتشريعية ضرورية في إعمال حقوق المرأة في ذلك الجانب (٥٣). فتعديل هذه القوانين سوف يكون له أثار كبيرة على القرارات القضائية المتعلقة بالهجرة والاتجار بالجنس وما يترتب عليه من الأمراض والإجهاض والانتحار أحياناً (٥٤). وبخاصة أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص في كثير من مواده على حق النساء في الزواج بالتراضي لتأسيس أسرة، مع رعاية الحوامل وحقهن في الحصول على إجازة من العمل مدفوعة الأجر، مع حقهن في الضمان الاجتماعي قبل وبعد الولادة؛ لبلوغ أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية والعقلية، مع توفير وسائل لتنظيم الأسرة بالمدن والريف؛ لتقرر عدد أطفالها وسنوات المباعدة بينهم حسب ظروفها الصحية والعملية؛ لتكون صاحبة حرية إنجابية وتقرير مصير، ومن ثم يجب معاملة النساء بتلك القوانين في كل مكان بصرف النظر عن وضعهن القانوني داخل الدول القانطين فيها سواء كان موطنهن الأصلي أو موطن مهاجرات إليه؛ لذا تستنكر مايرز أن حقوق المرأة هذه لم تعد مركزية فيما يتعلق بقضايا الاتجار بالجنس؛ مما قد يؤدي إلى قمع قضايا حقوقها الإنجابية خاصة هؤلاء المهاجرات (٥٥).

وتستنكر كذلك عدم اهتمام نظام العدالة الجنائية بإصلاح الضرر الذي يلحق بضحايا تلك الجريمة (الاتجار بالجنس)، وعدم اهتمامها كذلك بتصحيح الظروف والأوضاع التي تجعل الفقراء في جنوب الكرة الأرضية فريسة سهلة للمتاجرين بالبشر؛ فالاتجار بالبشر يجب أن يُنظر إليه على أنه مشكلة منهجية كُبرى تبدأ من دول المهجر لعدم المساواة والاستغلال والفقر... إلخ. فلا يجب إعطاء الأولوية بالقبض على المجرمين المتاجرين بالبشر ومحاكمتهم دون الاهتمام بتصحيح الأوضاع التي بسببها تم ارتكاب الجريمة [٥٦]. والأدهى من ذلك أن يُصنف ضحايا الاتجار بالجنس على أنهم مجرمين إلى جانب المتاجرين، وحينئذٍ يُصبح ترحيل الضحايا إلى مواطنهم الأصلية ومقاضاة المتاجرين هو الهدف الأسمى لتنفيذ القانون [٥٧]!!!

ومن الأسئلة المثارة هنا بخصوص معاقبة هؤلاء الجناة المتاجرين بالبشر والمنتهكين لحقوق الإنسان: هل هناك تعارض بين سجن هؤلاء أو حتى إعدامهم وبين حقوق الإنسان؟ يُثير البعض مشكلة تعارض حقوق الإنسان مع معاقبة هؤلاء الجناة؛ فإذا كانت حقوق الإنسان الطبيعية هي الحق في الحياة والحرية والملكية؛ فهذه الحقوق مانعة من معاقبة الأشخاص حتى لأبشع الجرائم؛ فعقوبة الإعدام تتعارض مع الحق في الحياة، وعقوبة السجن تتعارض مع الحق في الحرية، ومصادرة الممتلكات أو الغرامات تتعارض مع حق الملكية، وبناءً عليه وحسب حقوق الإنسان من المفترض إلغاء كل هذه العقوبات، ومن ثم تبقى المشكلة قائمة!، وحول فك هذا التعارض نجد مايرز ترى أن ارتكاب الجريمة يُعني تنازل مرتكبها عن حقه في الإنسانية، بعد تخليه عن العقل والقانون الأخلاقي المانعان لتلك الجرائم؛ حيث يصبح مرتكب الجريمة مخلوقاً ضاراً مثل الوحوش التي يمتنع على الإنسان العيش معها في مجتمع آمن؛ فارتكابه للجريمة يُعني تبرؤه من الإنسانية وحقوقها، ومن ثم لابد من العقاب، ولكن بشكل يتناسب مع

الجُرم الذي أرتكبه، ولا تكون أكثر شدة مما هو كاف لردع الآخرين وحث المجرم على التوبة[٥٨] هذا على المستوى المحلي، وعلى المستوى الدولي وبعد انهيار حقوق الإنسان في خضم الصراع المسلح، تصبح الحاجة أيضاً ملحة للعقوبات المطلقة لتلك الدول الغاشمة عن طريق ما يُسمى بالتدخلات الدولية لصالح الدول الضعيفة (الضحية) ضد الدول القوية (مرتكب الجريمة) [٥٩].

ثانياً: الضحايا البطوليون (سجناء الرأي):

هم الذين يواجهون قوة الدولة القمعية ومحاربة ظُلمها؛ فهم المعارضين السياسيين أو سجناء الرأي، أصحاب المقاومة ضد الظلم والاستبداد السياسي والانقلابات الغاضبة؛ فعلى رغم سجنهم وتعذيبهم؛ فهي نماذج أخلاقية بطولية فاعلة وليست سلبية [٦٠]. وقد قدمت منظمة العفو الدولية تعريف لسجين الرأي باعتباره ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان كالتالي: أن سجناء الرأي هم الأشخاص الذين تم سجنهم بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية أو غيرها من المعتقدات الراسخة أو الأصل العرقي أو الجنس أو اللون أو اللغة أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر بشرط عدم استخدامهم العنف أو الدعوة إليه. فهذا التعريف كما هو واضح يشمل الأشخاص المضطهدين بسبب معتقداتهم، والأشخاص المعرضين للاضطهاد لمجرد عضويتهم في مجموعة إثنية أو عرقية أو جنسية أو غيرها من المجموعات الاجتماعية المُحتقرة ظلماً وبهتاناً. وترى مايرز أن عدم استخدامهم للعنف يجب أن يضمن لهم البراءة وعدم تعرضهم للسجن التعسفي؛ فالفرد الذي يُعارض الظلم بدون عنف يكون بريئاً من ارتكاب أي مخالفات يمكن أن تُبرر أي عقوبة [٦١].

ومن النماذج الصارخة لتلك النوع من الضحايا تشير مايرز إلى الشاعر الصيني لياويبور، الذي تم اعتقاله أربع سنوات [١٩٩٠ – ١٩٩٤م] بسبب أعماله الفنية

التي يحتج فيها على مذبحة ميدان ثياناثمين عام ١٩٨٩م؛ حيث نظم قصيدة بعنوان "مذبحة" استوحى الهامه فيها من تلك المذبحة التي نفذتها السلطات الصينية ضد نشطاء مؤيدين للديمقراطية، وقد انتهكت تلك السلطات فيما لا يقل عن ثلاثة من حقوق الإنسان في حق ذلك الشاعر وهم: ١- حقه في حرية الرأي والتعبير ٢- حقه في عدم التعرض للاعتقال والسجن التعسفي ٣- حقه في محاكمة علنية وعادلة. فقد سجن خارج نطاق القانون والقضاء، بسبب تعبيره الأدبي عن معتقداته السياسية المعارضة ومحاولته نشرها؛ فأصبح بذلك قالب للضحية البطولية(٦٢). وكذلك نجد أيضاً كل من أونغ سان سوكي، وليوشياوبو (حاصل على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٠م لجهوده في حقوق الإنسان)، يقضيان في السجن أكثر من عقد نتيجة معارضتهما غير العنيفة لديكتاتورية جيش ميانمار، ومطالبتهما بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وكل هؤلاء يقفون بصحبة شيرين عبادي في إيران (حاصلة عَلى جائزة نوبل للسلام في ١٠ أكتوبر,٢٠٠٣ لجُهودها في مجالِ الديموقراطية وحقُوق الإنسانِ؛ لا سيّما الأطفال والنساء واللاجئين)، وأندريه ساخاروف في روسيا (حاصل على جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٧٥ لدفاعه عن حقوق الإنسان وضحايا السياسة) ومارتن لوثر كينج (حصل على جائزة نوبل للسلام١٩٦٤م، اغتيل ١٩٦٨م لنضاله في سبيل الحرية وحقوق الإنسان بإنهاء التمييز العنصري ضد السّود بأمريكا)؛ فهم من أنصار الحقوق المدينة والسياسية الشجعان الذين تصدوا للقمع المنهجي في بلدانهم، ومارسوا مقاومة غير عنيفة ضد القوانين الظالمة والسياسة الغاشمة؛ فالضحايا البطوليون هؤلاء مثاليون وشجعان، يأخذون على عاتقهم مواجهة سلطة الدولة من أجل تحقيق العدالة؛ فيدافعون عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويقاومون إخضاع فئة اجتماعية محددة بالقمع، أو يحتجون على إساءة استخدام القوة العسكرية؛ فالقاسم المشترك بين هؤلاء الضحايا الأبطال ليست أجندة سياسية واحدة، بل بالأحرى التزامهم بالسلام والعدالة؛ لذا نجد

بعض هؤلاء الضحايا الأبطال يتصرفون بمفردهم، ويعمل أخرون كأعضاء في حركة أو حزب سياسي، وقد ينخرط البعض في عصيان مدني، والحكومات التي يقاومونها غالباً ما تكون بوليسية استبدادية، وتلك الحكومات تعتبر هؤلاء البطوليون بمنزلة تهديد كافٍ للاستقرار الوطني ويجب إسكاتهم ودحر قضيتهم [٦٣].

لذا فضحايا الدول المستبدة هؤلاء يتسمون بأنسنة فائقة حيث أنهم صالحون وإيجابيون لمدافعتهم عن حقوق الإنسان؛ فهم فئة إيجابية تتحدى الصور النمطية من الضحايا المتصفون بالسلبية والعجز؛ فهم ضحايا الاستبداد الذين من أجلهم صاغت منظمة العفو الدولية تعبير سجين الرأي. فهم مسجونون ويعذبون أحياناً بسبب معارضتهم لسياسات الدولة، فهم ضحايا، إلا أنهم أصحاب مقاومة نشطة للسياسات الغير عادلة، وهذه المقاومة تدفع المسؤولين في الحكومة لاتخاذ تدابير لإسكاتهم ومع ذلك يرفضون الانصياع رغم قمع الدولة لهم؛ فهم ليسوا سلبيين ولا عاجزين بل يواجهون الاضطهاد بانخراطهم في الأنشطة السياسية المحظورة[٦٤].

المبحث الرابع: قصص الضحايا وخلق التعاطف الجماهيري:

هناك متعصبين سياسيين تخشى الدولة وصول أصواتهم لوسائل الإعلام، بسبب أصواتهم الضخمة وجمهورهم الواسع؛ في حين أن ضحايا انتهاك حقوق الإنسان تم تجريدهم بسهولة من أي صوت على الإطلاق، وإدراكاً لهذا التفاوت بين صوت السلطة المنتهكة لحقوق الإنسان وبين إخماد صوت ضحاياها، قام عدد من الحركات السياسية والقانونية الرسمية والغير رسمية باعتبارهم وكلاء عن هؤلاء الضحايا في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين – بتسليط الضوء على قيمة الاستماع إلى أصوات هؤلاء الضحايا التي تم إسكاتها من قِبل السُلطة [٦٥].

ومن المنطقي أن هؤلاء الضحايا سيرحبون بسرد قصصهم لهؤلاء المُهتمين بحقوق الإنسان باعتبارهم وسطاء في توصيل تلك القصص إلى جماهير أوسع، وبالفعل قد سعت كثير من النساء والفتيات الإيزيديات بالعراق اللاتي تعرضن للاختطاف والاعتداء الجنسي من قبل داعش إلى نشر قصصهن بمجرد الهروب والعودة لمجتمعاتهن، فرواية قصصهن وتوصيلها لأسماع العالم بمنزلة إنقاذ لضحايا المستقبل، وهذا ما يؤكد عليه كثير من الضحايا؛ ففي قصص المدنيين المحاصرين في مناطق القتل السورية نجد فتاة تحكى لأحد مسؤولي حقوق الإنسان ما تعرضت له هي ومن معها، مؤكدة عليه كتابة ونشر كل ما تقوله، حتى إذا ماتت هي ومن معها يعرف العالم قصتها [٦٦]. فسرد الضحايا لقصصهم فضلًا عن كونه علاجي –حيث يخفف عبء مخزونهم النفس ويزيل الحزن والألم– فإنه يساعدنا على فهم ماضيهم ومستقبلهم المحتمل وعواطفهم وسماتهم الشخصية وعلاقاتهم الاجتماعية مع الأخرين مما يساعد في علاجهم مستقبلاً وإعادة تأهيلهم وفهم أنفسهم وعالمهم [٦٧].

أما قمع تلك القصص وعدم سردها أو وعدم التعامل معها هو شكل من أشكال إعادة ايذاء تلك الضحايا، ومضاعفة الأضرار بهم؛ لأن ذلك القمع سيعمل على عزلتهم عن المجتمع الإنساني الأكبر، وقمع شهادتهم سيؤدي إلى عدم الدخول في حوار معهم، وبالتالي فإسكات الضحايا سيُحرم وكلاء حقوق الإنسان من المعرفة المطلوبة من أجل التصرف تجاههُم؛ فإذا كان هؤلاء الوكلاء لا يعرفون شيئاً عن انتهاكات حقوق الإنسان المروعة؛ فلا يمكنهم اتخاذ أية إجراءات للاحتجاج عليها ووقفها، ومن ثم يُصبح إسكات الضحايا بآليات قهرية بمنزلة إجازة لتكرار ممارسة الإساءة معهم مع الإفلات من العقاب للمعتدين ومنح الحصانة لهم؛ في حين أن في كسر صمت هؤلاء الضحايا والانتباه إلى قصصهم خطوات ضرورية نحو إعمال حقوق الإنسان [٦٨]، ومن ثم تُصبح

سياسة الخصوصية التي تقرها الدول المستبدة في هذا المجال مرفوضة لعدم تكرار تلك الانتهاكات والجرائم مستقبلاً حماية للمجتمع بصفة عامة وللنساء بصفة خاصة؛ فضلًا عن ملاحقة هؤلاء المجُرمين قضائياً على المستوى المحلي والدولي.

وحفاظاً على إنسانية هؤلاء الضحايا في سرد قصصهم المؤلمة تؤكد مايرز على وكلاء حقوق الإنسان على التعامل بحساسية بالغة في تعاملهم مع هؤلاء الضحايا تجنباً لإعادة الصدمة لهم بإحياء ذكرياتهم المؤلمة، وأن يتخذوا جميع التدابير المعقولة لمنعها؛ لأن مطالبة الضحية لسرد قصصه أمراً مؤلماً في حد ذاته –خاصة حالات الاغتصاب–؛ لذا يحق للضحايا أن يقرروا ما إذا كانوا سيُخبرون بقصصهم أم لا دون أي ضغط من الوكلاء عليهم؛ فالضحايا لديهم السلطة لرواية قصصهم أو حجبها على النحو الذين يرونه مناسباً [٦٩]؛ فلابد من احترام الضحايا ومكانتهم في الكلام والمصداقية، ومساعدتهم في إعادة بناء كيانهم الذاتي وفاعليتهم داخل المجتمع دون أدنى ازدراء لهم مع تقديم الدعم النفسي قبل وبعد وأثناء سرد قصصهم [٧٠]. وفي حالة خوف الضحايا من تعرض سُمعتهم للأذى داخل المجتمع تُوجب مايرز على هؤلاء الوكلاء عدم الإفصاح عن أسماء هؤلاء الضحايا، أو منح الحق لهؤلاء الضحايا بسرد قصصهم دون الإفصاح عن هويتهم [٧١]؛ فنشر تلك القصص سوف يخلق تعاطف جماهيري معهم.

فالتعاطف هو شعور مشترك أو نوع من الإدراك يندمج فيه الشعور الجمعي مع الضحية؛ فالقول إن الشخص متعاطف يُعني أنه يميل إلى التفاعل عاطفياً مع الآخرين، ومشاركة آلامهم، والاستجابة لمطالبهم، والدفاع عن حقوقهم؛ لخلق تماسك اجتماعي، وهذا التعاطف من الجمهور تجاه الضحية يؤدي لتأكُل اللامبالاة تجاهها. ويبدأ التعاطف بالمعرفة أولاً (التعاطف المعرفي) ثم يليه التعاطف الحركي (الفعلي)؛ لذا

ترى مايرز أنه لابد من سرد قصص الضحايا للجمهور كتعاطف معرفي من أجل التعاطف الفعلي معهم في الدفاع عن حقوقهم على المستوى الإقليمي والدولي معاً؛ فقصص الضحايا توقظ القدرات العاطفية للجمهور وقدراتهم التخيلية لفهم أفضل لمعاني حقوق الإنسان في حياة الإنسان، وتحديد أوجه القصور في المفاهيم الحالية لحقوق الإنسان (٧٢). فقصص الضحايا عن انتهاكات حقوق الإنسان لا تتطلب فقط من الجمهور استيعاب ما حدث لهم، ولكن أيضاً الاهتمام به والانزعاج حياله وربطه بمعايير حقوق الإنسان؛ فالتعاطف بمنزلة قوة أخلاقية لتغيير المفاهيم وتوسيع وتعزيز حقوق الإنسان على أرض الواقع (٧٣).

فالضحايا يرووا قصصهم المريرة عن التعذيب في مجموعة متنوعة من القصص نجدها في الكتب والمجلات والصحف ومقاطع الفيديو والأفلام، وعلى مواقع النت وبرامج الراديو والتلفزيون، أو في المحاكم ولجان التحقيق، أو مع مجموعات الدعم وعلماء الاجتماع، والأطباء النفسيين، أو وكلاء حقوق الإنسان؛ فكلها منافذ لها جماهير متنوعة يجمعها كلها الدفاع عن هؤلاء الضحايا (٧٤). فهذا السرد لقصص الضحايا يعمل على تعزيز ثقافة تلك الحقوق وزيادة الوعي بضرورة ضمان احترام حقوق هؤلاء الضحايا؛ حيث يُشرك الضحايا جماهيرهم في علاقة أخلاقية جديدة، ومنح الجماهير دوراً أخلاقياً يلعبونه في تعزيز تلك الحقوق والدفاع عنها؛ فتلك القصص تتغلب على لامبالاة الجماهير وتحركهم للاهتمام بل وربما للتصرف بشكل مختلف دفاعاً عن هؤلاء الضحايا ولاسيما أن نهاية تلك القصص لا تنتهي بخاتمة أخلاقية؛ فقصص الضحايا ستخلق نداء أخلاقياً للجمهور، بخلق شعور تعاطفي ربما لم تكن قد شعرت به من قبل (٧٥). فسرد الضحايا لتجربتهم الإنسانية، تنقل لسامعيها المشاعر والحقائق للتعاطف معهم، ذلك التعاطف الذي يُحتم علينا تخيلاً مركزياً لأن نكون مكان الضحية؛ لإنتاج

نداء أخلاقي جماهيري موجه للمجتمع العالمي لحقوق الضحايا هؤلاء من أجل تعزيز العدالة وبناء مجتمع أخلاقي عالمي يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية [٧٦].

وإذا كان هناك بعض المشاركين في المنظمات الغير حكومية يساهمون بالمال كدعم مادي لهؤلاء الضحايا من خلال بعض المواقع الإلكترونية، إلا أن هؤلاء المانحين –كما ترى مايرز– ليسوا مشاركين حقيقيين؛ لأنهم يفتقرون إلى الشعور بالهدف والمسؤولية الخلقية [٧٧] فعلاج هؤلاء الضحايا يعتمد في المقام الأول على الدعم الاجتماعي لتطوير شخصيتهم الأخلاقية، وإعادة تأهيلهم النفسي من أجل الحفاظ على الجانب النفسي لهم منعاً للانهيار أو التدهور الذي قد يصعب اصلاحه على المستوى النفسي حيث الأمراض النفسية التي قد تؤدي بهم للانتحار كما حدث مع البعض بقطع شريانه، أو على المستوى الأخلاقي كالهبوط للوحل الأخلاقي [٧٨].

ومن ثم يصبح استغلال قصص الضحايا بهذا الشكل ولهذا الهدف أمر مقبول أخلاقياً، ولاسيما أن إعلام الدول الرسمي للدول المنتهكة لحقوق الإنسان يقدم صور نمطية سلبية لهؤلاء الضحايا حيث يلومهم على مصائبهم بصفتهم مجرمين ومسؤولون عن محنتهم الحالية؛ فكلها هذه تحيزات ضمنية يجب محاربتها، وهذا التحيز غير أخلاقي بالمرة يُكرث للاستبداد دوماً وأبداً [٧٩]؛ فبعض الدول تعمل بوعي ماكر وخبيث من خلال إعلامها المضلل على كسب تعاطف الجمهور معها ضد هؤلاء الضحايا، وتقدم قصصهم بشكل يجعلهم عُرضة للاتهام وإلقاء اللوم عليهم؛ لذا تنصح مايرز الجمهور: بأنه من الضروري عدم قراءة قصص الضحايا على أنها حكايات ماكرة عن الجشع الانتهازي، أو حكايات شائنة عن عدم الاستقرار العاطفي، أو حكايات مقنعة عن استيلائهم على السلطة لمنافع ذاتية؛ فكلها أشكال مُغرضة لصالح الاستبداد [٨٠].

وتتخذ مايرز من ضحايا سيراليون وضحايا الاغتصاب بالبوسنة والهرسك وسجناء غوانتانامو نماذج حية حسية لإثارة الاستجابات العاطفية الجماهيرية تجاه هؤلاء الضحايا، وإزالة العقبات التي تقوض احترام مصداقية هؤلاء الضحايا، مع عدم تقييد محتوى اعترافاتهم بمعايير رسمية زائفة تُملي عليهم كما يحدث في بعض البلدان لإظهار السلطة في شكل المُصلح والمُهذب لهؤلاء الضحايا(٨١). ونقتصر هنا على نموذجين من نماذج تلك القصص التي ترويها مايرز: أحدهما لسجناء الرأي البطوليين (الإيجابيين) والأخرى لسجناء الحروب (السلبيين) كتطبيق عملي لفكرتها عن مشاركة الجماهير مع تلك القصص لخلق التعاطف مع الضحايا، معتمدة في ذلك على اليوميات المنشورة للضحايا والمذكرات الشخصية، وكتب السيرة الذاتية والمقابلات التي أجراها وكلاء حقوق الإنسان.

النموذج الأول- صلاحي كنموذج بطولي إيجابي (سجين الرأي):

يعتبر محمد ولد صلاحي المواطن الموريتاني من أبرز النماذج لسجناء الرأي في العصر الحديث الذي نقله الجيش الامريكي على أثر أحداث سبتمبر ٢٠١١م من أفغانستان إلى كوبا معصوب العينين حيث يروى في سيرته الذاتية ما حدث له من انتهاكات داخل سجون غوانتانامو الأمريكية من نزيف من فمه وكاحليه ورسغيه وأنفه؛ فيقول: لقد تعرضت لأذى لم يحدُث لي من قبل؛ لم أعد أنا، ولم أكن كما كنت من قبل؛ فقد تم رسم خط سميك كحاجز بين ماضي ومستقبلي، حتى بدأت أعاني من الهلوسة السمعية وكأنني مجنون؛ فقد تم استجوابي في جميع ساعات النهار والليل، مع تعرضي لأوضاع مُرهقة ومُذلة وتحرش جنسي، وحرمان من النوم بوسائل شيطانية بشعة: كشرب جالون من الماء المالح، وملئ ذي السجن الخاص بي بمكعبات من الثلج، وتجديدها كلها بدء الجليد في الذوبان، وعندما تفشل كل هذه الوسائل في انتزاع

أي اعتراف أو معلومات أتعرض للضرب المبرح والتهديد بأسرتي، وبين جلسة التعذيب والجلسة الأخرى كنت أشعر بالغثيان؛ فكان قلبي كالريشة، وجسمي يرتجف، احمر وجهي، وصار لُعابي مُراً ولساني ثقيل، وجف فمي، وغرقت في العرق، وأصُبت بالدوار وفشلت قدماي في حملي، وكبُرت سحابة أمام عيناي فلم أستطع الرؤية وكأنني أعمى وأصم؛ كل ذلك حدث بمجرد التفكير في كل أنواع العذاب التي سمعت عنها، وكم يمكنني تحملها الليلة أثناء انتظاري للتعذيب في الجلسة التالية، وفي ظل هذه الظروف أصبح اللجوء إلى الصلاة خطوة عقلانية كعلاج نفسي، إلا أن ممارسة الصلاة افتقدها بسبب حجب الحراس معلومات عن الوقت واتجاه القبلة [٨٢]. ويتساءل مايرز بعد سردها لتلك القصة هل يستطيع أحد أن يقرأ هذه المقاطع ويتعايش معها دون اكتراث أو تعاطف! فمذكرات صلاحي هذا حول التعذيب في سجون غوانتانامو الأمريكية– والتي كتبت عام ٢٠٠٥م، والمحتوية على ٤٦٦ من الصفحات والذي تم نشرها بعنوان يوميات غوانتانامو عام ٢٠١٥– تعتبر أكثر قضية ذات أهمية في إبراز انتهاك حقوق الإنسان في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، خاصة أن المسؤولين عن الإساءة التي يرويها تلك الضحية هم وكلاء لواحدة من أقدم وأقوى الديمقراطيات الدستورية في العالم كما تزعم! وهي التي ارتكبت انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان في غوانتانامو [٨٣].

النموذج الثاني: نموذج لضحايا الحروب والإبادة الجماعية (السلبيين) برواندا عام ١٩٩٤:

تسجل مايرز مقاطع لمعاناة ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤م، على لسان أحد الضحايا–دون ذكر لاسمها– التي تقول: تمكنت أنا وأمي وأخواتي الصغيرات من الفرار إلى الأهوار، ومضينا شهراً تحت السعف ليلاً دون رؤية أو سماع

أي شيء في العالم الخارجي، وخلال النهار كنا نرقد في الوحل مع البعوض للاختفاء من هجمات الهوتو، وكنا نتجول وقت الجوع بين المنازل المهجورة لنجد ما نأكله، حتى اكتشفت ميلشيات الهوتو ذات ليلة أمي تحت السعف؛ فجردوها من ملابسها لأخذ نقودها ثم قطعوا ذراعيها ثم ساقيها وتركوها تنزف دماً، وقد رأيت أنا وشقيقتاي الصغيرتان كل شيء من حفرتنا التي نختبأ بها بجانبها، ولكن دون القدرة على إنقاذها، وظلت أمي تتألم ثلاثة أيام قبل أن تموت أخيراً (٨٤).

ترى مايرز أن هذا النموذج من الضحايا السلبيين العاجزين قد تكرر في العصر الحديث من مرأى ومسمع المؤسسات الدولية الكبرى دون اكتراث؛ فقد تعرضت النساء البوسنيات اللائي كن حاضرات المذابح الصربية لصدمات عنيفة خاصة مما رأينه في موقع مذبحة بوتوشاري من ذبح للأولاد والرجال التي دبرتها القوات الصربية في ضواحي سربرنيتسا عام ١٩٩٥م؛ لإبادة المسلمين؛ فقد أُجبرت النساء قهراً على مشاهدة عمليات القتل والتشويه التي لا توصف؛ فضلًا عن تعرض العديد منهن للضرب والاغتصاب، دون أن يكن في أماكنهن منع القتل الجماعي لرجالهن وأولادهن، أو حتى الدفاع عن أنفسهن أمام هذا البطش اللاإنساني؛ فقد تم تجريد هؤلاء الضحايا من إنسانيتهم وإهدار كرامتهم؛ فصاروا ضحايا عاجزين سلبيين(٨٥).

وهكذا نلاحظ أن روايات مايرز عن الضحايا تجريبية أي واقعية من بدايتها لنهايتها، بمعنى أن مايرز لا تأخذ المعايير النظرية لحقوق الإنسان وتحاول تكييفها مع تجربة الضحايا، بل تأخذ تجارب الضحايا كما رووها في الواقع لمعرفة إلى أي حد تراعي معايير حقوق الإنسان قصصهم والاهتمام بهم؛ فسرد القصص بهذه الطريقة المتحررة من الأطر النظرية التي تفرضها الدولة على الضحايا في سردهم. ستؤدي إلى توسيع فهم حماية حقوق الإنسان، والالتزام العميق بتفعيلها لخلق مجتمع أخلاقي عابر

للحدود الوطنية يتمتع فيه الجميع بحقوقهم وكرامتهم. فتلك القصص تعطي فكرة أولية عن طبيعة انتهاك تلك الحقوق [٨٦]. فمايرز تسعى لإعطاء الأمل في مواجهة تلك الحقائق الرهيبة عن الانتهاكات لتعزيز الاعتراف المتبادل بإنسانيتنا المشتركة، والوفاء التدريجي بوعود تفعيل حقوق الإنسان، من خلال السماع لتلك القصص لمعرفة من هم هؤلاء الضحايا وفهم الأهمية الأخلاقية لما يقولوه؛ للقضاء على الكراهية والازدراء وكل أشكال الاضطهاد التي تنحدر بهم للانتهاكات الصارخة.

الخاتمة

من خلال دراسة موقف ديانا مايرز من وضعية المرأة والضحايا وحقوق الإنسان، تم رصد النتائج التالية:

١-اهتمام الفلسفة النسوية بقضايا الفكر السياسي العالمي كقضايا الاستبداد وضحاياه، وقضايا الهجرة وحقوق الإنسان، وليس كما هو شائع من أنها تهتم بقضية تحرر المرأة فقط ضد المجتمع الذكوري.

٢- عدم تفعيل حقوق الإنسان على أرض الواقع خاصة من جانب الدول العظمى التي تتشدق بتلك الحقوق كما حدث من جانب أمريكا في العراق وأفغانستان.

٣- سرد قصص ضحايا الاستبداد السياسي ونشرها على الساحة العالمية آلية هامة لخلق تعاطف جماهيري للتضامن مع هؤلاء الضحايا للمطالبة بحقوقهم، وعدم تكرار ما حدث لهم مستقبلًا.

٤- تعديل قوانين الهجرة ، حيثُ انها الملاذ الهام لمساعدة المضطهدين داخل دولهم للاعتراف بهم من دول المقصد عند الهجرة إليها، حفاظًا على سلامهم الجسدي

والنفسي، والقضاء على الاتجار بالبشر وخاصة الاتجار الجنسي، بسبب الهجرة الغير شرعية.

٥- تطرف الاتجاه النسوي في تحرير المرأة بشكل يلغى أنوثتها، وكذلك تطرف الاتجاه الذي اختزل دورها داخل جدران المنزل؛ كما هو في بعض الديانات ولدى بعض الفلاسفة قديما وحديثًا.

٦- ينبغي على المنظمات الدولية الإسهام اقتصاديًا في النهضة بدول الجنوب للقضاء على الفقر الذي أدى ببعضهم للهجرة الغير شرعية لدول الشمال والولايات المتحدة، وما يترتب على تلك الهجرة من امتهان لكرامة الإنسان في دول المهجر أو المقصد.

٧- وأخيرًا يوصي الباحث بدراسات أكثر عن دور الفلسفة النسوية في قضايا المجتمع المختلفة؛ كما يوصي بدراسات أخرى عن ديانا مايرز؛ وبخاصة أن فلسفتها تمتد لتشمل قضايا هامة عن النسوية وحقوق الإنسان وفلسفة الفعل.

المصادر والمراجع

مؤلفات ديانا مايرز

Books

1 - Meyers, Diana, et al.autonomy, Oppression, and Gender, Edited by: Andrea Veltman and Mark Piper, Oxford University Press. 2014

2- Meyers, Diana.being Yourself: Essays on Identity, Action, and Social Life, Rowman & Littlefield,U.S.a, (2004)

3- Meyers, Diana, et al.philosophical dimensions of the Constitution, edited by: Diana T.meyers and Kenneth Kipnis, Routledge, New York, 2019

4- Meyers, Diana, et al.poverty, Agency, and Human Rights, Edited by: Diana T.Meyers, Oxford University Press.2014

5- Meyers, Diana.Victims' Stories and the Advancement of Human Rights-Oxford University Press.2016

Articles

6- Meyers, Diana.corporeal selfhood, self-interpretation, and narrative selfhood, Philosophical Explorations, 2013, http://dx.doi.org/10.1080/13869795.2013.856933

7- Meyers, Diana.recovering the Human in Human Rights,Law, Culture and the Humanities pp.1–11., 2014

8- Meyers, Diana.surviving Evils And The Proplem OF Ajency, Metaphilosophy, Vol. 47, Nos. 4–5, October 2016, John Wiley

9- Meyers, Diana.Victims of Trafficking, Reproductive Rights,and Asylum,The Oxford Handbook of Reproductive Ethics,Edited by Leslie Francis

10- Meyers, Diana. Victims' Stories of Human Rights Abuse.metaphilosophy, Vol. 49, Nos. 1–2, January 2018, LLC and John Wiley.

11- Meyers, Diana.review of: Victims' Stories and the Advancement of Human Rights (Oxford: Oxford University Press, (2016).

Reviews

1- Antony, Louise.review of: Gender in the Mirror: Cultural Imagery and Women's Agency, by Diana Tietjens Meyers, Oxford University Press, 2002. https://ndpr.nd.edu/reviews/gender-in-the-mirror-cultural-imagery-and-women-s-agency/

2- Andrea.C, Westlund.victims _ Stories A call To Care, Metaphilosophy,Vol. 49, Nos. 1–2, January,2018, John Wiley

3- Johanna C.luttrell.review of: Victims' Stories and The Advancement of Human Rights, by Diana Tietjens Meyers, Review Published in Hypatia online Reviews, June 2017,https://www.academia.edu/34504710/Review_Victims_Stories_and_Human_Rights

المراجع العربية والمترجمة

١- إمام عبدالفتاح إمام: أفلاطون والمرأة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٦.

٢- بوني مسيليني: مفهوم النوع الاجتماعي في نظريات اللغويات الاجتماعية والإنثربولوجيا اللغوية، ترجمة/سمير طلبة، مجلة فصول، العدد ١٠٣– الدراسات النسوية– ٢٠١٨.

٣- خالد قطب: الفكر النسوي وثنية جديدة، ضمن كتاب: النسوية وخلخلة المجتمعات الإسلامية (المجتمع المصري نموذجًا) مجلة البيان، العدد ١، ط٢٠٠٦.

٤- سوزان موللر أوكسين: النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة/إمام عبدالفتاح إمام، القاهرة، الهيئة العامة، ٢٠٠٥.

٥- علي عبدالواحد وافي: المرأة في الإسلام، القاهرة، نهضة مصر، ط٢.

٦- عباس محمود العقاد: المرأة في القرآن، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٣.

٧- كارين ج. واين: قوة ووعد النسوية الإيكولوجية، ضمن كتاب الفلسفة البيئية، ج٢، تحرير/مايكل زيمرمان، ترجمة/معين شفيق رومية، عالم المعرفة، العدد، ٢٣٣.

هوامش البحث

(١) ديانا مايرز (Diana Tietjens Meyers) فيلسوفة أمريكية (١٦ مارس ١٩٤٧ –) حصلت على درجة البكالوريوس من جامعة شيكاغو ودرجة الماجستير والدكتوراه من مركز الدراسات العليا بجامعة نيويورك. أستاذ فخري للفلسفة في جامعة كونيتيكت(Connecticut) . تهتم بثلاثة مجالات رئيسة للفلسفة: فلسفة الفعل، والفلسفة النسوية، ونظرية حقوق الإنسان، حصلت على جائزة المرأة الفيلسوفة المتميزة لعام ٢٠١٢. وأهم مؤلفاتها: قصص الضحايا والنهوض بحقوق الإنسان، الفقر والوكالة وحقوق الإنسان، الأبعاد الفلسفية للدستور، قصص انتهاك حقوق الإنسان، استعادة الإنسان في حقوق الإنسان، ضحايا الاتجار والحقوق الإنجابية، الاستقلال والاضطهاد والجنس.

(٢) حول تلك المفاهيم بالتفصيل راجع: بوني مسيليني: مفهوم النوع الاجتماعي في نظريات اللغويات الاجتماعية والأنثروبولوجيا اللغوية، ترجمة/سمير طلبة، مجلة فصول، العدد١٠٣ لعام٢٠١٨، الدراسات النسوية، ص٣٦، ٣٧.

(3) Meyers, Diana. being Yourself: Essays on Identity,Action,and Social Life,Rowman & Littlefield ،U.S.a,(2004): p.6

(4) Anton,Louise. review of: Gender in the Mirror: Cultural Imagery and Women's Agency,byDianaTietjens.Meyers,Oxford.University,Press.2002,https://ndpr.nd.edu/reviews/gender-in-the-mirror-cultural-imagery-and-women-s-agency/

(5) Meyers,Diana. Victims of Trafficking,Reproductive Rights,and Asylum,The Oxford Handbook of Reproductive Ethics,Edited by Leslie Francis,p.2.

(٦) ربما الدعوة لعبادة الطبيعة هذه تضع في اعتبارها الارتباط بين الهيمنة على النساء والهيمنة على الطبيعة، ومن ثم تصبح عبادة الطبيعة بمنزلة تحرر لها وللمرأة من السيطرة الذكورية في آن واحد، وهذا ما تحُث عليه النسوية الإيكولوجية التي تحاول تقديم إطار لأخلاق نسوية وبيئية متميزة عن اخلاق الهيمنة الذكورية المنتشرة في العالم (كارين ج. واين: قوة ووعد النسوية الإيكولوجية، ضمن كتاب الفلسفة البيئية، تحرير/مايكل زيمرمان، ترجمة/معين شفيق رومية، عالم المعرفة، العدد، ٢٣٣، ج٢، ص٩٦، ١١٧.)

(٧) خالد قطب: الفكر النسوي وثنية جديدة، ضمن كتاب: النسوية وخلخلة المجتمعات الإسلامية (المجتمع المصري نموذجًا) مجلة البيان، العدد ١، ط١، ٢٠٠٦: ص٢٧، ٣٣.

(٨) علي عبدالواحد: االمرأة في الإسلام، القاهرة، نهضة مصر، ط٢، ص١٦.

(٩) إمام عبدالفتاح إمام: أفلاطون والمرأة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٦، ص١١٩.

(١٠) سوزان موللر أوكسين: النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة/إمام عبدالفتاح إمام، القاهرة، الهيئة العامة، ٢٠٠٥، ص٧، ٣٤، ٣٨.

(١١) أفلاطون والمرأة: ص ٨١.

(١٢) علي عبدالواحد وافي: المرأة في الإسلام، ص٢٨.

(١٣) عباس محمود العقاد: المرأة في القرآن، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٣ص٤٨، ٤٩. على عبد الواحد: المرجع السابق، ص١٦، ١٩.

(١٤) النساء في الفكر السياسي الغربي: ص٩، ص١٠.

(15) Anton, Louise. review of: Gender in the Mirror.

(16) Meyers, Diana, et al. autonomy, Oppression, and Gender, Edited by: Andrea Veltman and Mark Piper, Oxford University Press. 2014, p.125.

(17) Meyers, Diana. being Yourself: Essays on Identity,Action,and Social Life, p.xv.

(18) Meyers,Diana,et al. autonomy,Oppression,and Gender,Edited by: Andrea Veltman and Mark Piper,p.114 ،117.

(19) Anton,Louise. review of: Gender in the Mirror

(20) Meyers,Diana. being Yourself: Essays on Identity,Action,and Social Life,: p.xv.

(21) Anton,Louise. review of: Gender in the Mirror

(22) Anton,Louise. review of: Gender in the Mirror

(23) Meyers,Diana. autonomy,Oppression,and Gender,p.221.

(24) Meyers,Diana. autonomy,Oppression,and Gender,p.127.

(25) Meyers,Diana. autonomy,Oppression,and Gender,pp.124 ،133.

(٢٦) أفلاطون والمرأة: ص٦.

(٢٧) علي عبدالواحد: المرجع السابق، ص٢٤، ٣١، ٤٨.

(٢٨) عباس محمود العقاد: المرأة في القرآن، ص٦١، ٦٩.

(٢٩) العقاد: المرجع السابق، ص٣، ٥٣.

(30) Meyers,Diana,et al . poverty ،Agency ،and Human Rights,Edited by: Diana T.Meyers,Oxford University Press.2014,pp.4 ،6.

(31) Meyers,Diana. being Yourself: Essays on Identity,Action,and Social Life: p.xviii.

(32) Meyers,Diana,et al. philosophical dimensions of the Constitution,edited by: Diana T.meyers and Kenneth Kipnis,Routledge,New York,2019.p.56,57.

(33) Meyers,Diana. Victims' Stories and the Advancement of Human Rights,Oxford University Press.2016.pp.24 ،25.

(34) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp.1,2, 189.

(35) Meyers,Diana,et al. poverty,Agency,and Human Rights,p.5.
(36) Meyers,Diana. poverty,Agency,and Human Rights,pp. 6,8,15. 72.
(37) Meyers,Diana. poverty,Agency,and Human Rights,pp.72,75,76.
(38) Meyers,Diana. Poverty,Agency,and Human Rights,pp.3 ،4.
Culture ,Law,Diana. Recovering the Human in Human Rights,Meyers) 39(and the Humanities,pp.1,2.
(40) Meyers,Diana. Victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp.29,93.
(41) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp. 26,29.
(42) Meyers,Diana. Recovering the Human in Human Rights,p.4
(43) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp.18,219
(44) Meyers,Diana. Recovering the Human in Human Rights,pp.1 ،5.
(45) Meyers,Diana. recovering the Human in Human Rights,pp.5, 7.
(46) Meyers,Diana. Victims' Stories and the Advancement of Human Rights,p.36.
(47) Meyers,Diana. recovering the Human in Human Rights,p.10
(48) Meyers,Diana. Victims of Trafficking ،Reproductive Rights,and Asylum,pp.1,3.
(49) Meyers,Diana .Victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp.40, 43.
(50) Meyers,Diana. Victims of Trafficking ،Reproductive Rights,and Asylum,p.4.
(51) Meyers, Diana. Victims' Stories and the Advancement of Human Rights, p.30.
(52) Meyers,Diana. Victims of Trafficking ،Reproductive Rights ،and Asylum, pp.7,9.
(53) Meyers, Diana.victims of Trafficking,Reproductive Rights,and Asylum,pp.1,2.
(54) Meyers,Diana. philosophical dimensions of the Constitution,p.15.
(55) Meyers,Diana. victims of Trafficking,Reproductive Rights,and Asylum,pp.2,7
(56) Meyers,Diana. poverty,Agency,and Human Rights,p.16.
(57) Meyers,Diana.Victims' Stories and the Advancement of Human Rights ، p.26.
(58) Meyers,Diana. recovering the Human in Human Rights,pp. 2,3.
(59) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,p.131.
(60) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,p.131.

(61) Meyers, Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp.13,55.
(62) Meyers,Diana. covering the Human in Human Rights,pp.6,7.
(63) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp.35,36,38.
(64)Meyers,Diana. Recovering the Human in Human Rights,p.5.
(65) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,p.65.
(66) Meyers,Diana. victims' Stories of Human Rights Abuse ، Metaphilosophy,Vol. 49,Nos. 1–2 ،January 2018,LLC and John Wiley,pp.3,4
(67) Meyers, Diana. corporeal selfhood ،self-interpretation,and narrative selfhood ،Philosophical Explorations,2013,http://dx.doi.org/10.1080/13869795.2013.856933 pp.3,8.
(68) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp.16,17.
(69) Meyers,Diana. Victims' Stories of Human Rights Abuse.pp.2,6,7.
(70) Meyers ،Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,p.3.
(71) Meyers,Diana. Victims' Stories of Human Rights Abuse,p.7.
(72) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights pp.106,143,145.
(73) Johanna C.luttrell.review of: Victims' Stories and The Advancement of Human Rights,by Diana Tietjens Meyers,Review Published in Hypatia online Reviews,June,2017 ، ,https://www.academia.edu/34504710/Review_Victims_Stories_and_Human_Rights
(74) Meyers ،Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,p.5.
(75) Andrea.C ،Westlund. victims _ Stories A call To Care ،Metaphilosophy ، Vol. 49 ،Nos. 1–2,January,2018 ،John Wiley.pp.27,28,36.
(76) Meyers,Diana. review of: Victims' Stories and the Advancement of Human Rights pp.603,605.
(77) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,p.208.
(78) Meyers ،Diana. surviving Evils And The Proplem OF Ajency,Metaphilosophy,Vol. 47,Nos. 4–5,October 2016 ،John Wiley.pp.11,12,16.
(79) Johanna C.luttrell. review of: Victims' Stories and The Advancement of Human Rights,by Diana Tietjens Meyers
(80) Meyers, Diana. Victims' Stories and the Advancement of Human Rights,p.83.

(81) Johanna C.luttrell.review of: Victims' Stories and The Advancement of Human Rights,by Diana Tietjens Meyers
(82) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp.6,13.
(83) Meyers,Diana. victims'_ Stories of Human Rights Abuse,p.11.
(84) Meyers,Diana. victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp.87,88
(85) Meyers,Diana. Recovering the Human in Human Rights,pp.4,5.
(86)Meyers,Diana. Victims' Stories and the Advancement of Human Rights,pp.87,88.

The position of feminist thought on human rights and victims of political systems

(Diana Meyers as an example)

Abstract

The research discusses the position of feminist political thought - through Diana Myers - on the issues of: gender, immigration, victims of tyrannical political systems, and human rights in general. myers defends women's rights against the prevailing perceptions and patterns inherited from them in patriarchal society, which reduce their role to motherhood and domestic services. she also addressed the concept of victimhood and its types., and how publishing the stories of the victims overcomes the indifference of the masses towards them and creates collective awareness and sympathy for their issues., and how publishing the stories of the victims overcomes the indifference of the masses towards them and creates collective awareness and sympathy for their issues. In order to promote a culture of human rights and raise awareness of the need to ensure respect for the rights of these victims. where the victims involve their masses in a new moral relationship, and give the masses a moral role to play in promoting and defending those rights, as well as analyzing the factors of migration and the right to asylum officially from countries that waste human rights to other countries that respect them.

Keywords: Victim - human rights - immigration - gender – sex